

كلمة ذ مـــــحمد بنـــعليلو

في افتتاح المؤتمر الإفريقي لهيئات النزاهة ومكافحة الفساد المنفتحة

كلمة ذ محمد بنعليلو في افتتاح المؤتمر الإفريقي لهيئات النزاهة ومكافحة الفساد المنفتحة

- **السيدة الوزيرة المنتدبة، المكلفة بإصلاح الإدارة المحترمة، السيد ممثل الرئيس المدير العام لشراكة الحكومة المنفتحة المحترم؛**
- **السيدات والسادة رؤساء هيئات ولجان النزاهة ومكافحة الفساد الإفريقية وممثلوها، زميلاتي وزملائي الأعزاء؛**
- **السيدة ممثلة مجلس الاتحاد الإفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد**
- **السيدات والسادة ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني، حضرات السيدات والسادة.**

يشرفني، باسم الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية، أن أرحب بكم في مدينة مراكش، مدينة التاريخ الحي وملتقى الحضارات والثقافات، معبرا لكم عن خالص اعتزازي بمشاركتكم في هذا اللقاء القاري الهام. كما يسعدني أن أتوجه بخالص الشكر إلى الرئيس المدير العام لشراكة الحكومة المنفتحة، وإلى فريق عمله، على ما جمعنا من حوار مثمر في بلورة هذه المبادرة، وعلى ما أتاحه من توسيع مجال الشراكة ليشمل الهيئات المستقلة المعنية بالنزاهة ومكافحة الفساد.

حضرات السيدات والسادة،

في سياق تتقاطع فيه رهانات الحكامة مع تحديات عميقة تمس جوهر العلاقة بين الدولة والمواطن، تفرض الانتقال من منطق التدبير المنعزل إلى منطق التدبير التشاركي متعدد المستويات، **وفي سياق** لم تعد فيه **مبادئ الانفتاح والإشراك المجتمعي** مجرد خيار تدبيري، بل أضحت مدخلاً سياسياً ومؤسساتياً لإعادة بناء الثقة بين المؤسسات والمواطن، ومجالا لإعادة تعريف أدوار الفاعلين العموميين، وتأطير التفاعل المنظم بين القوى الحية داخل المجتمع، **نطلق اليوم** من مراكش **بعدا آخر** لاهتمامنا المشترك وإرادتنا المعلنة لبناء مجتمعات أكثر نزاهة وعدلاً وثقة؛ **بعدا**، يجعل من تنوع الاطر القانونية والمؤسساتية التي تنظم مجالات اختصاصاتنا وأوليات تدخلاتنا مصدر قوة توحدنا عند غاية حماية المصلحة العامة، وصون الموارد العمومية، والوقاية من الفساد ومكافحته، **وتوسّع**، من قدرتنا على التأثير والعمل المشترك؛ **بعدا**، يعكس تطورا في تموقع مؤسساتنا، من فاعل وطني إلى شريك في دينامية **دولية** متعددة الأطراف، تعزز قدرتنا على التأثير والتنسيق وتبادل الخبرات. **وتتيح** لنا فرص التعلم من اختلاف التجارب، وتوفر لنا فرص البحث عن مساحات التقاء كفيلة بتحويل الخبرة المتراكمة في قارتنا إلى معرفة مشتركة وأدوات عملية لمواجهة المخاطر المستجدة للفساد.

السيدات والسادة،

إن لقاءنا اليوم في إطار **«هيئات مكافحة الفساد المنفتحة» يشكل** أفقا جديدا **يعيد توزيع** منطق الانفتاح **ليشمل** مجمل البنيان المؤسساتي داخل الدولة، ويوفر مجالا جديدا للالتقاء والتعاون والتنسيق والعمل المشترك، في صيغة تضمن الترابط بين مبادئ **الشفافية، والمشاركة** المواطنة، **والمساءلة** العمومية. **الشفافية** بما تتيحه للمجتمع من فرص

المعرفة والفهم؛ **والمشاركة** المستنيرة بما تمنحه من فرص الإسهام في تحديد الأولويات وتطوير السياسات؛ **والمساءلة** بما تضمنه من تتبع للالتزامات، وجدية في التعامل مع ما نقدمه من ملاحظات وما نحرص عليه من تقييم.

فكلما كانت مؤسساتنا قادرة على إتاحة المعلومات والبيانات ذات الصلة بمخاطر الفساد وبجهود الوقاية منه ومكافحته، وعلى إشراك الفاعلين المعنيين في تشخيص هذه المخاطر وتحديد الأولويات وتتبع تنفيذ التدخلات، وعلى إظهار نتائج عملها وأثره، كلما ازدادت قدرتها على الوقاية والكشف والمساءلة، واستطاعت تعززت الثقة العامة في عملها وزادت قدرتها على التأثير. وساهمت بالنتيجة في تحقيق **أثر مشترك** غايته **حكامة منفتحة** قائمة على التكامل الوظيفي والتنسيق المؤسسي، يحظى فيه **المجتمع المدني الجاد بموقع متقدم ينقل** مشاركته من بعدها الاستشاري إلى مستوى التأثير الفعلي في صناعة القرار العمومي.

السيدات والسادة،

إن ما نطرحه للنقاش اليوم أكثر من مجرد دعوة لانخراط جماعي في «الشراكة الدولية للحكومة المنفتحة»، إنه تأسيس لمبادرة واعية تراعي خصوصياتنا الدستورية والقانونية والتنظيمية، ويحترم استقلال هيئاتنا وعمق دورها في المجتمع، إننا نؤسس لنموذج «هيئات مكافحة الفساد المنفتحة»، كتصور يجد أساسه في المرجعيات الدولية والإفريقية لمكافحة الفساد، وينضبط لمبادئ الشراكة، ويؤسس لتجسيد مستقل لها يقوم على تصور يدعم **النشر الاستباقي، ويشجع على إنتاج البيانات والمؤشرات الموثوقة وإتاحتها، ويضمن مشاركة مجتمعية منظمة** تنتقل من التواصل المؤسساتي الأحادي إلى إشراك فعلي للمواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام في تشخيص المخاطر، وتحديد الأولويات، وتتبع التنفيذ؛ **ويتيح المساءلة عن الأداء**، والكل في إطار مرن يمكن لكل هيئة أن تختار منه ما يلائم اختصاصاتها وأولوياتها وإمكاناتها، وأن تطوره وفق مقاربة تجعل مخاطر الفساد واحتياجات مكافحته نقطة الانطلاق في اختيار أدوات الانفتاح المناسبة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا في الهيئة الوطنية للنزاهة ننظر إلى قيم الانفتاح باعتبارها من الأسس التي تنهض عليها كل سياسة جادة للوقاية من الفساد ومحاربته، فلا وقاية ولا مكافحة في بيئة تحجب المعلومة أو تقصي المجتمع، ولا مساءلة دون مؤسسات تتواصل وتفسر ما تقوم به، ودون مجتمع قادر على المتابعة والمساهمة.

فالانفتاح، في تصورنا، ليس شعاراً منفصلاً عن العمل، ولا اتجاهاً عاماً يجسد **امتداداً تقنياً فقط** لمبادئ الحكومة المنفتحة، **بل هو تجسيد** للتوجيهات الملكية السامية التي **اعتبرت** أن محاربة الفساد هي «**قضية الدولة والمجتمع**»، **التوجهات** التي **أرست** تصوراً متقدماً **يعيد توزيع** أدوار مكافحة الفساد على **أساس المشاركة**، باعتبارها **شروطاً** لصيانة النزاهة. **وبالتالي** تعبيراً عن **تطور** مؤسساتي **يعيد** توزيع منطق الانفتاح داخل الدولة، **ويؤسس** لتعاقد **جديد** متعدد الأطراف، قائم على التعاون والتكامل وتقاسم المسؤولية؛ إنه مبدأ متجسد في تصميم البرامج، وفي طريقة تنفيذها، وفي إشراك المعنيين بها، وفي نشر نتائجها، وفي مراجعتها على ضوء ما تكشفه التجربة.

السيدات والسادة، لقد حرصنا مع شركائنا في شراكة الحكومة المنفتحة على أن نجعل لقاءنا هذا منطلقا لتفكير إفريقي جماعي ينتقل بالمبادرة من التأطير الاستراتيجي، إلى الممارسة، ثم إلى الالتزام والعمل المشترك.

إن طموحنا ألا نغادر مراكش هذا الاسبوع، إلا وقد تحقق لنا فهم مشترك لمفهوم «هيئات مكافحة الفساد المنفتحة»؛ وفي أفق تفكيرنا مجموعة من الأدوات والممارسات العملية ذات القيمة المضافة إلى ما نقوم به؛ ومبادرات والتزامات مستقبلية قابلة للتطوير في إطار الشراكة؛

السيدات والسادة،

إن التحدي الذي يجمعنا اليوم ليس في **تبني المفاهيم**، **فقارتنا** الإفريقية بتنوّع تجاربها، وديناميتها المجتمعية، وطاقاتها الشابة، وحيوية مجتمعها المدني في موقع يؤهلها لإنتاج مفاهيمها الخاصة في الحكامة المنفتحة، إنما يكمن في القدرة على جعل هذه المفاهيم تحدث تحولا فعليا في الممارسة. فالإصلاح يُقاس بعمق الأثر، ولا يتحقق إلا في إطار منظومة متكاملة تتقاسم فيها المؤسسات الأدوار، وينخرط فيها المجتمع بوعي ومسؤولية.

ولأن معركة النزاهة هي، في جوهرها، معركة ثقة، فإننا نعتبر أن «مبادئ الحكومة المنفتحة» تشكل إطاراً جامعاً لإعادة صياغة علاقة جديدة بين المواطن والمؤسسات، قوامها الشفافية، والمشاركة والمساءلة، باعتبارها مقومات أساسية لبناء هذه الثقة.

السيدات والسادة،

لقد أثبتنا دائما قدرتنا على صياغة حلول تستجيب لواقعنا الإفريقي وتستند إلى إمكانياتنا وثقافتنا. وها نحن اليوم نمد جسرا آخر من جسور العمل المشترك، وننسج شبكة أخرى من شبكات تعاوننا القاري، نؤكد من خلالها أن المؤسسات الإفريقية للنزاهة قادرة على أن تقدم نموذجاً متميزاً في الانفتاح، نموذجاً يجعل من التعاون القاري قوة دافعة لذكائنا الجماعي.

فحين يجد المواطن المعلومة التي يحتاج إليها، ويستطيع أن يفهمها ويستعملها. وحين تستمع مؤسساتنا إلى من يواجهون مخاطر الفساد في تعاملاتهم اليومية، فتتغير، على ضوء ما نتعلمه منهم، أولوياتنا أو طريقة تدخلنا. وحين يستطيع المواطن أن يعرف ما الذي التزمنا به، وما الذي أنجزناه، وما الذي بقي علينا إنجازه.

حين ذاك فقط نستطيع أن نجيب عن سؤال ما **الذي يتغيّر في حياة المواطن حين تصبح هيئة مكافحة الفساد أكثر انفتاحاً؟ وحينها فقط** نكون قد ساهمنا في الدفاع عن مبادئ مرجعية **لإعادة تشكيل الفعل العمومي**، من **حكومات** تُدبّر الشأن العام، إلى **منظومات مؤسساتية** منفتحة تُشرك المجتمع في صناعة القرار العمومي وتتقاسم معه مسؤولية تتبعه وتقييمه.

وفي ختام كلمتي أجدد الترحيب بكم أيها السيدات والسادة في بلدكم الثاني، المملكة المغربية، متوجها إليكم جميعاً بالشكر على ما تحملتموه من مشاق السفر، متمنيا لأشغالنا كامل التوفيق والنجاح. متطلعا إلى أن يشكل ميثاق الشبكة الإفريقية للمؤسسات المنفتحة لمكافحة الفساد، انطلاقة عملية لموعد إفريقي مشترك جديدة ومتجدد، نعمل فيه معاً، ونتعلم من بعضنا، ونتساند في مواجهة التحديات، ونرفع من مستوى الثقة التي يضعها مواطنونا في مؤسساتنا وفي أدوارنا.

وشكرا لكم.

محمد بنعليلو

رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها